حتى يكاد صدرها يمس الارض كما ترى في الشكل (١٥) . ثم تمد يديها حتى تعود الى الشكل (١٤) وبعدهُ الى الشكل (١٣). وهذا التمرين مفيد لمقاومة سوء الهضم. ولا بدّ من تكرار كل واحد من هذه التمارين مراراً

باب الزراعة

مستقبل القطن المصري

اهم ما لدينا من الاخبار الزراعية بل اهم ما لدى القطر المصري من الاخبار كلها ما جرى في مؤتمر القطن الذي عقد في البلاد الانكليزية والاقوال التي قالها مندوبا القطر المصري في الدفاع عن قطنهِ . فقد كان رأينا دائماً ان السعر الذي يباع بهِ القطن المصري بخس جدًّا اذا قوبل بسعر القطن الاميركي وقد ذكرنا ادلة تثبت ان سعرهُ يجب ان يكون مثل ثلاثة اضعاف سعر القطن الاميركي في المتوسط . ولو بلغ سعرهُ هذا الحد لبقي لغازليهِ وناسجيهِ ربح معتدل منهُ مثل ربح غيرهم من غازلي القطن الاميركي وغازليهِ . ولا يخفى انهُ اذا زاد موسم القطن المصري على المقطوعية فلا بدّ من هبوط سعرهِ ولكن ما دام القطن يمدّ معالعمال ثلاثة اضعاف ما يمدهُ القطن الاميركي فلا خسارة عليهم اذا اشتروهُ بمضاعف سعر ذاك

ولا سبيل لنا ان نقنع تاجراً او صانعاً بربح الف جنيه ليكتفي بنصف هذا الربح وعليهِ لا بدّ لمصر من ان تجد اسواقاً اخرى لقطنها لان سعرهُ لا يزيد الاّ بالمناظرة

ضريبة القطن

كادت السنة القطنية تنتهي ودنا الموسم الجديد وقد وضعت الحكومة ضريبة على القطن كانت خفيفة لما كان سعر القنطار عشرين جنيهاً فاكثر وذلك لاجل ابتياع القمح من استراليا

اما وقد هبط سعر القطن الآن الى خمسة جنيهات او ستة وصرنا في غنى عن قمح استراليا فلم يبقَ مبرر لهذه الضريبة وصار ابطالها واجباً

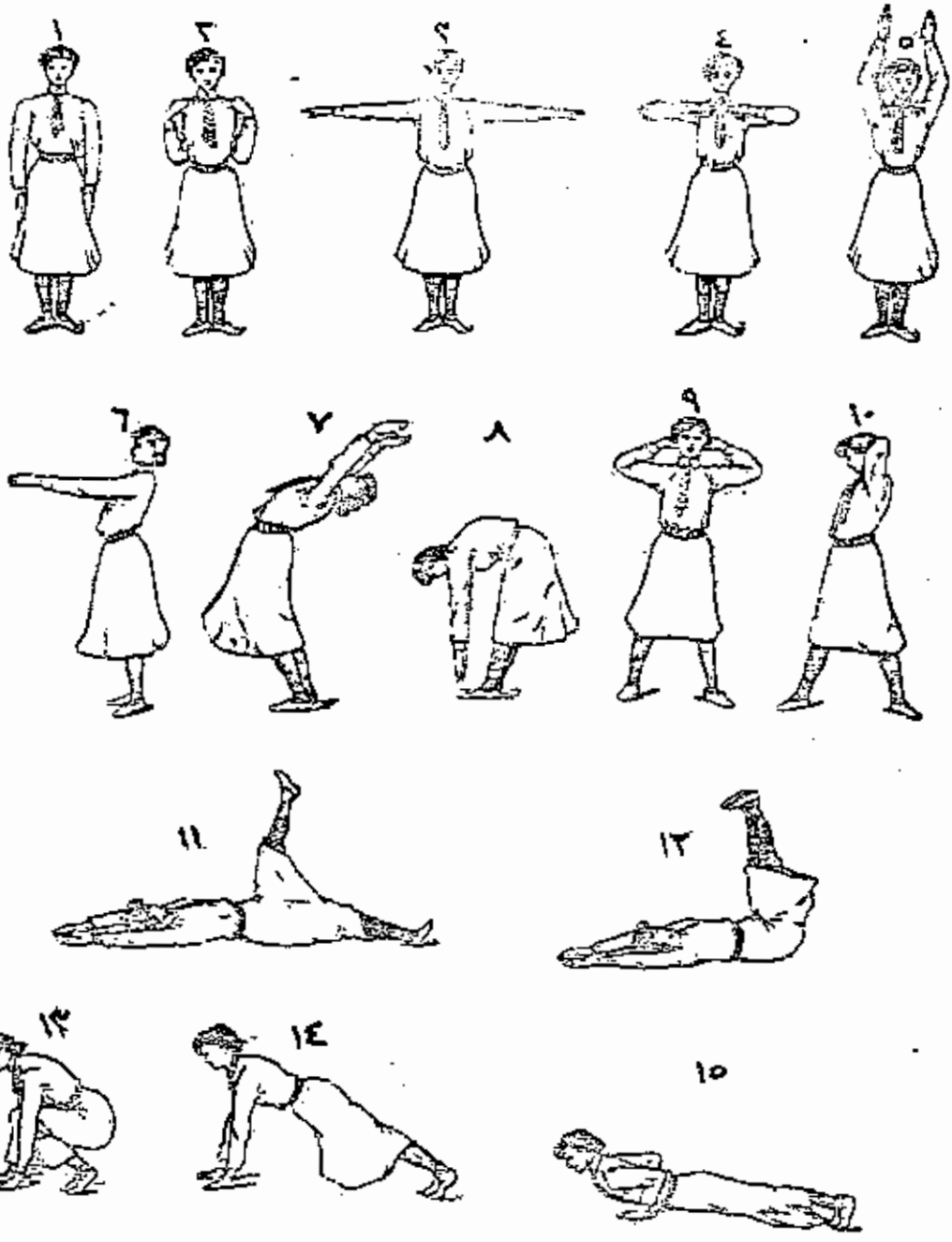

مقتطف اغسطس ١٩٢١

امام الصفحة ١٧٢

مؤتمر القطن

(جاءنا من النقابة الزراعية المصرية العامة ما يأتي فنشرناهُ لعلاقتهِ بأهم مصدر من مصادر المعايش في هذا القطر)

علم الجمهور مما سبق نشرهُ في الجرائد السيارة ان وزارة الزراعة المصرية قررت اعتبار صاحبي العزة يوسف بك نحاس السكرتير العام للنقابة الزراعية المصرية وحمدي بك سيف النصر من اعضاء مجلس ادارتها مندوبين عن الوزارة لدى مؤتمر القطن الذي عقد في ليفربول ومنشستر بين ١٣ يونيه الماضي و ٢١ منهُ هذا مع بقائهما مندوبين عن النقابة لدى المؤتمر

وقد وصل مع البريد الاخير تقرير هذين المندوبين الفاضلين عما فعلاهُ في ذلك الاجتماع العظيم الذي ضم اكابر الاخصائيين في مسألة القطن من جميع ارجاء المعمور التي تهتم بزراعة هذا الصنف وهذا نصهُ

باريس في ٢٤ يونيه سنة ١٩٣١ حضرة صاحب السعادة مصطفى ماهر باشا — الوكيل الاول للنقابة

نتشرف بأن نقدم لسعادتكم تقريرنا عن المؤتمر الذي حضرناهُ مندوبين عن الحكومة المصرية وعن النقابة الزراعية المصرية العامة

كان افتتاح المؤتمر في ليفربول يوم الاثنين ١٣ يونيه واستمرت الجلسات في هذه المدينة الى يوم الاربعاء ١٥ منهُ . ومن يوم الخميس ١٦ يونيه الى يوم الاربعاء ٢٢ منهُ انعقدت جلسات المؤتمر في منشستر الى النهاية

جرت المناقشات في كل تلك المجتمعات على المواضيع التي كان بعض من المندوبين قد حررها وقدم صوراً منها للسكرتيرية فطبعتها ووزعتها على الاعضاء قبل ١٣ يونيه . وقد اشتملت مواضيعها على جميع الوجوه المهمة التي ينظر اليها في المسألة القطنية من انتاج واجور فعلة زراعيين وحليج واقراض وبورصة وصناعة الخ

في جلسة الافتتاح وقبل ان تطرح للبحث التقارير الآنف ذكرها شكلت اربع عشرة لجنة للنظر والتدقيق في المسائل التي لها اتصال سواء بالانتاج ام بالصناعة . فانتخب احدنا يوسف بك نحاس عضواً في لجنة الحليج . لكننا ادركنا

ان مصلحة بلادنا تقتضينا بوجه اخص ان نشترك في اعمال لجنة الانتاج بسبب ان مبعث اكبر حركة اقتصادية في مصر انما هو انتاج القطن فأجبنا الى ما رغبنا فيه وانتخب حمدي بك سيف النصر عضواً في هذه اللجنة

تلك اللجان كافة بعد ان طالعت التقارير المعروضة عليها وتداولت فيها اصدرت اقتراحات مبنية عليها وطرحت هذه الاقتراحات على الجلسة العامة التي عقدت يوم ٢٢ يونيه بعد الظهر

اما نحن فلم نستطع ان نحرر ونقدم تقريرنا للسكرتيرية الا بعد افتتاح المؤتمر لاننا لم نكن على علم بأن المندوبين يجوز لهم ان يطرحوا كتابة على المؤتمر ما يتوخون عرضهُ عليهِ من المسائل . ولما كنا شغفين بان نبين حالة المنتج المصري بصحتها وجلائها في جميع المناصب التي تربطهُ بالصناعة — وهو الامر الذي اعتبرناهُ السبب الاول في المهمة التي نيطت بنا — سعينا لدى رئيس المؤتمر فاذن بان نقدم تقريراً فاعددناه وقرأناهُ في الجلسة المعقودة يوم الجمعة ١٧ يونيه الساعة الرابعة والدقيقة ١٥ بعد الظهر وقد رقمنا صورة منهُ مع هذا

على اثر هذه القراءة دارت محادثات طويلة بيننا وبين غير واحد من ممثلي الصناعة وذوي المكانة فيها وكان مرجعها في الاكثر الى الانخفاض الفاحش في اثمان القطن المصري

حاجنا بعضهم بان هذا الانخفاض جاء نتيجة للازمة العامة التي تألم منها الغزال قدر تألمنا . وبان الغزال ما زال محتازاً كميات كبيرة مخزونة لديهِ من البضاعة التي صنعت بقطن وقع شراؤهُ في السنة الماضية باثمان غالية جداً وهو لا يستطيع الآن ترويجها الا باثمان مخسة . وبانهُ اذا نظر الى المسألة من جانب آخر لا يجوز الزعم بان القطن المصري اصيب باشد مما اصيب بهِ غيرهُ لان المستبضع الانجليزي يشتري الآن قنطار السكلاريدس الجيد باربعة وخمسين ريالاً . فما على المنتج المصري الا ان يطيل اناتهُ ويتدرع بالجلد لان تحسن السعر مرجوّ ومنتظر فاذا قضت مشاكل العمال وخصوصاً اضراب الفحامين واضراب فعلة المعامل القطنية وصفا الجو السياسي استأنفت الصناعة نشاطها واحدثت صعوداً في اقطاننا مذكوراً . وبان ارباب الصناعة هم كغيرهم تبع لاحكام القوانين الاقتصادية فكل معالجة يحتال بها احتيالاً لتصعيد السعر لا بدع ان تجرّ رد فعل خطيراً . وبان انجلترا ليست على

كل حال السوق الرحيدة التي تنفق فيها اقطاننا اذ ان كمية عظيمة من قطننا قد ابتاعتها امريكا في العام الذي خلا

فحججنا مباحثينا بقولنا : —

ان المنتج المصري لا يطلب المستحيل ويقدر حكمة القوانين الاقتصادية قدرها غير ان حكمة هذه القوانين عينها هي التي لا تجيز تكليفهُ الاستمرار في انتاج صنف وثمن هذا الصنف لا يفي بنفقاتهِ ولا يعطيهِ فوق ذلك ربحاً يكفي لسد حاجات معيشتهِ الى حدّ ما . ولقد كان مقصدنا من حضور هذا المؤتمر ان نتفاهم مع الغزالين الانجليز لاعتقادنا ان مصالحهم ومصالحنا متوافقة تمام التوافق لا تتابذ فيها وان كان ظاهرها التنابذ . فلا بد لهم على هذا ان يتبصروا كل التبصر في ضائقة الزارع المصري وفي استنباط الحيلة لتمكينهِ من مداواتهِ الانتاج الذي يقوم بهِ اود الصناعة مع تقويمهِ اود نفسه بادىء بدء . ومن الحلول التي يبدو لنا ان هذا الغز الاليم يحل بها ايجاد صلات مباشرة بين المنتج والمستصنع فاذا زال بهذه الطريقة او قل عدد الوسطاء بينهما توفر جانب كبير من الفرق بين ما يدفعهُ المستصنع وهو «نحو من ٤٥ ريالاً» وما ينقده المنتج وهو نحو من «٢٧ ريالاً»

فقيل لنا ان هذا الرأي قيّم بذاتهِ وجدير بالاهتمام وتدقيق النظر واكدت لنا تأكيدات لا تدع محلاً للريب في حسن مستقبل القطن المصري ولاسيما السكلاريدس فقد اجابنا الاخصائيون الذين استشرناهم في شأن هذا الصنف انهُ لم يفقد شيئاً من اهميتهِ الصناعية وانهُ سيظل مطلوباً ومرغوباً فيهِ على شريطة ان تبذل العنايات كلها لحفظهِ نظيفاً نقياً خالياً من كل امتزاج بغيره وقد اجابونا ايضاً بان القطن المصري الذي يحاول استنباتهُ في « الاريزونا » لم يقاوم القطن المصري الاصلي ولن يوافقهُ في مزاحمتهِ . وذلك : اولاً — لان مياه الري في تلك المنطقة غير كافية فلا يستطاع زرع ذلك القطن في مساحة واسعة وثانياً — لان تيلة قطن « الاريزونا » على كونها اطول قليلاً من تيلة السكلاريدس لا تضارعها بالمتانة وثالثاً — لان جودة قطن « الاريزونا » تقل تماماً بمدحام ورابعاً — لان ارباب الاراضي في « الاريزونا » لا يجدون الايدي العاملة بقدر ما تقتضيهِ زراعة دقيقة محتاجة الى العنايات الكثيرة كهذه الزراعة فهم على عكسه منهم يستعينون بالعمال المكسيكيين والصينيين وتفقاتهم عليهم باهظة

هذا القول هو ايضاً قول المندوبين الاميركيين الذين استشرناهم عدا زراع « الاريزونا »: على ان هؤلاء قد صارحونا بان متوسط محصول الفدان عندهم قد هبط نحو ٥٠ ٪ هذا على كون الحشرات الضارة لم تصل الى قطنهم حتى الساعة ومما تثبتناه منهم ان الايدي العاملة قليلة عندهم فعلاً وغالية الاجور

وفي خلال محادثاتنا مع المندوبين الاميركيين كاشفناهم باق الرسم الذي فرضته بلادهم على السكلاريدس المجلوب اليها وقدره سبعة وبالات بالقنطار قد خيب ظننا باميركا وكنا نحسبها على وشك ان ترتبط مع المصريين باوثق الروابط التجارية وابقاها

هذا يا صاحب السعادة بيان ما استطعنا عمله للدفاع عن مصالح المنتج المصري في ذلك المؤتمر . واملنا ان هذا الاتصال الرسمي الاول بين المندوبين المصريين والمندوبين البريطانيين سيكون مقدمة عهد تتحسن فيه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلادين . وعلى رجال حكومتنا ونقابتنا ثم على الافراد من اهل الاقدام والنشاط فينا ان يتولوا متابعة هذه الصلات وانمائها وتنظيم اسبابها والا استمر الحيف والغبن واقعين على الفلاح المصري

وهذا نص التقرير الذي رفعه حضرتا المندوبين الى هيئة المؤتمر وتلي فيه يوم الجمعة ١٧ يونيه سنة ١٩٢١

المندوبان المصريان ينتهزان بارتياح هذه الفرصة التي سنحت فسمحت بانه يسمع صوتهما في هذا المؤتمر الحفيل باكابر الاخصائيين الممثلين لجميع الاقطار التي يهمها امر القطن ويشكران لحضرات رئيس واعضاء اللجنة التي اعدت هذا الاجتماع دعوتهم القطر المصري للاشتراك فيه

لم يكن المنتج المصري في هذه الاوقات العصيبة التي تمر به ليجد فرصة اصلح من هذه تمكنه من المباحثة علناً وباخلاص وتدقيق في المشكل الذي هو اليوم اهم شواغله على امل ان يجد مع مباحثيه حلاً يتسنى معه التوفيق بين مختلف المصالح المشروعة التي لكل فريق

انكم لا تجهلون ايها السادة ان مصر بلد جل شأنه الزراعة بل كل شأنه الزراعة وان محصوله القطني يعد اليوم اساس ثروته لا فرق في ذلك بين الثروة العامة والثروة الخاصة فان كلتيهما مرتبطة به مباشرة

لهذا السبب الحيوي انصرف المصريون بكل قواهم الى اتقان زراعة القطن

حتى وفقوا الى توليد صنف منهُ هو « الكلاريدس» احدث في الصناعة انقلاباً عظيماً رفيض للغزالين ان يستخدموه على طرق شتى كثيرة المنافع والموارد مما لا حاجة هنا الى تعداده وقد كانت النتائج العظيمة التي حصل عليها منتجو الوجه البحري وهم القائمون بزراعة ثلاثة أرباع الزمام الكلي في الديار المصرية قطناً سبباً في تشجيعهم على استبدال سائر اصناف القطن الاسمر والابيض بهذا الصنف الذي عما تدريجاً منذ سنة ١٩١٣ حتى اصبح الآن يعادل ٨٠ ٪ من المحصول

على ان هذا الاستبدال لم يخلُ من مغمز فقد قلَّ به كمية المحصول الناتج من القطن بالفدان على ما حققهُ «قلم المباحث القطنية» اذ ذكر ان محصول الكلاريدس ينقص من ٧ ٪ الى ٨ ٪ عن محصول سائر اصناف القطن وان صافيهُ في الحليج اقل ثمانية في المئة من صافي غيره بحيث ان مجموع العجز فيهِ عن سواهُ يتراوح بين ١٥ ٪ و ١٦ ٪ . وعندنا ان هذه الارقام دون الواقع فمن العدل على هذا ان يظفر المنتج من الثمن بما يعيضهُ من هذا الفرق

يضاف الى ما تقدم ان الحشرات التي يبتلى بها شجر القطن والتي يقع اكبر مصابها على الكلاريدس قد خفضت متوسط محصول الفدان في جميع القطر المصري من ٤ قنطار تقريباً في سنة ١٩١٣ الى ثلاثة قناطير في سنة ١٩٢٠ . ومن الاطيان الجيدة ما جاء في سنة ١٩١٣ المذكورة بخمسة او ستة قناطير من الكلاريدس ثم في العام الماضي لم يجيء باكثر من ثلاثة واما الاطيان الضعيفة فمتوسط انتاجها لم يجاوز قنطارين على الاكثر في السنة المنقضية

ثم اذا اعتبر ان كلفة الزراعة بلغت في سنة ١٩٢٠ ما بين ستة عشر وعشرين جنيهاً اي ما يعادل ثمانين ريالاً او مئة ريال في الفدان تبين مقدار الخسارة الجسيمة التي يتحملها الزارع المصري فانهُ بمقتضى السعر الحالي والقنطار بين ٢٧ و٢٨ ريالاً لا يحصل محصول الفدان الاَّ على « ٨١ » ريالاً في الادنى «و٨٤» ريالاً في الاعلى على حين انهُ قد انفق ما بلغ احياناً مئة ريال على زراعة الفدان هذا مع عدم ادخال ريع الارض في هذا الحساب

فاذا قيل ان نفقات الزراعة قد خفت اليوم فمن الثابت انها ما برحت ثلاثة اضعاف ما كانت قبل الحرب

وعل بنا حاجة لنذكر ان مصر ما زالت لقضاء معظم حاجاتها بل جميعها

تستورد من الخارج ما يلزم لها كالفحم والحديد والخشب والآلات والملابس بأثمان لم تجار بل لم تقارب حتى من بعيد سعر القطن المصري في هبوطه

ثم هل علينا نحن ان نفيدكم ان العامل الزراعي قد اصبح لا يقبل ولا يستطيع ان يقبل الاجر الذي كان يعطاهُ قبل الحرب

الفلاح المصري يتمدين ويزداد شعوراً بحقوقه فلن يتسنى استخدامهُ كما تستخدم الماشية ولن يتيسر اذن رجوع نفقات الانتاج الى ما كانت عليهِ قبل الحرب ومع ذلك فان الازمة القطنية العامة قد نكبت مصر بما لم تنكب بهِ سواها من الاقطار التي تنتج القطن اذ ان ثمن السكلاريدس قد نزل الى ما دون الثمن الذي كان لهُ قبل الحرب خصوصاً اذا نظرنا الى سقوط قيمة النقد المصري بالنسبة الى الدولار ونظرنا الى العجز الذي حل بمحصول الفدان

فالحكومة المصرية على اثر هذه الحوادث قد وجدت نفسها امام الحالة السيئة التي اوجزنا وصفها وهي ان المنتج الذي عليهِ قوام ماليتها لو استمر على زراعة القطن في مثل هذه الظروف لسار لا محالة في طريق الافلاس. وكان اذن لا بد من تدارك هذا الخطر الملم بالوطن والمهدد لثروة الافراد وخزانة الحكومة نفسها ان تتخذ عدة وسائل شديدة اجابة لطلب الرأي العام بالاجماع وهي وسائل عرفية لا شك غير ان الضرورة قضت بها قضاء مبرماً كما قضت بامثالها على الحكومات الاخرى حين هددت باخطار من هذا النوع على حد ما فعلت البرازيل في مسألة البن وفي ذكر هذه الحادثة المشهورة غناء عن ذكر ما سواها

تلك الوسائل تلخص في شراء الحكومة جزءاً من المحصول وبتسهيلها الاقتراض من البنك الاهلي لاصحاب القطن تحت ضمانها وتحديدها زمام الزراعة القطنية حتى لا تجاوز الثلث وحظرها استنبات القطن في حياض الوجه القبلي. اما قصر الزراعة على الثلث فكان قد صدر بهِ مرسوم سلطاني عن سنة ١٩٢١ وحدها ثم قررت الحكومة حديثاً مد مفعول ذلك المرسوم الى سنتي ١٩٢٢ و١٩٢٣ . وما كان اتخاذ هذه الوسائل المتنوعة الا باقتراح « النقابة الزراعية المصرية العامة » التي على حداثة تكوينها قد كبر شأنها وعم نفوذها حتى اصبح يسوغ لها ان تتكلم باسم المنتجين المصريين . وانها لوسائل تعترف بكونها ملطفة غير شافية الا ان الحل الحاسم للمشكل فيما تراهُ ما كان ينتأتى الا من توضيح المسألة الآتية : —

هل فقد القطن السكلاريدس اهميتهُ الصناعية الى حد انهُ صار يجب التخلي عن زراعتهِ لمن لا يريد ان يتحمل الخسران من انتاجهِ ؟

ثابت ثبوت اليقين من الوجهة الصناعية ان هذا الصنف من القطن افضل من سائر الاصناف فاذا لم يضمن لهُ تحت سبب من الاسباب افضلية عادلة في الثمن عاد المنتج المصري مضطراً الى العدول عن زراعتهِ ليتصرف اما الى زراعة صنف اقل منهُ رتبة في القطن واكثر كمية في محصول الفدان واما الاهتمام بمزروعات اخرى اجدى عليهِ

وهذا الرأي ايضاً يراهُ « قلم المباحث القطنية » الذي كتب في تقريرهِ الابتدائي عن شهر مارس سنة ١٩٢٠ ما نصهُ (على انهُ قد ظهر ميل بين من جهة مزارعي الوجه البحري لاستبدال السكلاريدس باصناف اخرى من ذات التيلة القصيرة والكمية الوفيرة . فاذا لم يعترف المشترون بهذه الحقيقة ولم يبدوا استعدادهم لان يدفعوا ثمناً اعلى واعلى في القطن السكلاريدس فان هناك خطراً منذراً بزيادة انتشار زراعة الاقطان ذات التيلة القصيرة ونقصان السكلاريدس في مقابلة ذلك) . فانتاج القطن الناعم مهدد تهديداً شديداً في مصر بسبب ما لحق بالمزارعين مما ثبط عزائمهم عن زراعتهِ تثبيطاً دفعهم الى الامتناع من زرع القطن في اطيانهم الا بقدر يسير ولانهم ليشعرون بالحيف الواقع عليهم في المعاملة من حيث ان قطنهم قد انخفض اكثر من انخفاض القطن الامريكي بكثير مع مراعاة فرق الصنف وان المصنوعات الداخل فيها قطنهم لم يبلغ انحطاط اثمانها ما بلغهُ انحطاط سعر قطنهم

الى هنا تكلمنا عن حالة المنتج في الوجه البحري . اما المنتج في الوجه القبلي فحالتهُ ادق وارق اذ ما يزرع الآن في هذه المنطقة المرتفعة من مصر قطن جديد يدعى « زاجورا » صنفهُ اعلى من الاشموني ومع كونهِ ايضاً أعلى من القطن الامريكي بلا ريب يباع اليوم بثمن اقل من ثمن الامريكي اذا نظر الى فرق القطع

لقد ذكرنا بكل نزاهة جلية المسألة وفي طيها بيان وجه الامل لحلها وانها لمسألة تهمنا ولا ريب في انها تعني الغزالين بقدر ما تعنينا فلاجل ان ترغب مصر في مداومة زرع القطن وتحسينهِ لا بد من كون المزارع يحصل على نفقاتهِ وعلى ربح عادل لرأس مالهِ

هذا معضل جلل تقضي الضرورة بان يحل حلاً سريعاً قد طرحناهُ للبحث بين ايدي اكابر المشتغلين للصناعة القطنية ونحن مستعدون بارتياح للمناقشة فيهِ مع من يشاء

يوسف نحاس حمدي سيف النصر